

3 الاعتقال والعودة

يشيع استخدام الاحتجاز والعودة كأدوات تخدم سياسة وضعت لمعالجة الهجرة غير النظامية في أنحاء كثيرة من العالم. على الرغم من شيوعها، فإنها غالبًا ما تسبب ضررًا جسيمًا للفرد الذي تسلب حريته، ويترك بلا مأوى، ويفقد الروابط الأسرية، ويترك وحيدًا مع اليسير من وسائل العدالة أو المساعدة القانونية. يقدم هذا الملخص بعض المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها في ندوتين عبر الإنترنت بشأن ممارسات حوكمة الهجرة المزدوجة. كانت هاتان الندوتان على الإنترنت جزءًا من تحدي هجرة الناس (PMC)، وهي سلسلة من الندوات الافتراضية نظمتها منظمات المجتمع المدني لمعالجة أحدث القضايا المتعلقة بحقوق المهاجرين.

مركز احتجاز أم سجن؟

المهاجرين أي ضمانات لمعالجة القضايا المتعلقة باحتجازهم. تجدر الإشارة إلى أنه صدرت التوصية بأن تكون المحاكم والنظم القضائية أكثر حزمًا بحيث أن العديد من القضايا قد لا يستدعي الاحتجاز. تبين أن التقاضي كان استراتيجية ناجحة في جنوب إفريقيا بشكل خاص، حيث كشفت النزاعات عن أدلة مهمة وعن الحاجة إلى إصلاح قانوني، ما أدى إلى انخفاض كبير في عمليات الاحتجاز والترحيل. ومع ذلك، فإن التقاضي لا يحقق هدفه دائمًا، فالمعتقلون في ماليزيا مثلوا أمام المحاكم في مجموعات، ما يستبعد الظروف المختلفة والحقوق الفردية.

الخلاصة والطريق إلى الأمام

نظرًا لكون القوانين والأسس والوقائع الخاصة بالاحتجاز والترحيل تبقى خاصة بكل بلد، فمن غير المرجح أن يكون هناك حل عام يناسب الجميع. ومع ذلك، يجب أن يكون النهج قائمًا على الحقوق، مع التركيز على يكون الحق في الحرية والانتظام في صلب استراتيجياتنا. بصفتنا مجتمعًا مدنيًا، يجب أن نهدف في نهاية المطاف إلى إلغاء الاحتجاز، كجزء لا يتجزأ من النضال ضد العنصرية والقمع العنصري وكراهية الأجانب والسياسة التمييزية والسجن الجماعي. نحن بحاجة إلى إجراء نوعي في سياسة الهجرة ينقلنا من التركيز على العقوبة والترحيل إلى ما يعزز الكرامة والحقوق ووحدة الأسرة والحرية.

احتجاز المهاجرين هو ممارسة يُحتجز فيها المهاجر لمخالفته قانون الهجرة مثل عدم وجود وثائق دخول قانونية، أو تجاوز مدة التأشيرة، وما إلى ذلك، وهي إجراءات عادة ما تسبق ترحيله. وغالبًا ما يتم مقارنة مراكز الاحتجاز بالسجون. وأشار أحد المتحدثين إلى أن الاحتجاز يتم في أجزاء من أفريقيا في سجون فعلية. مصدر آخر للقلق المتزايد مرده إلى الدور الخارجي بما فيه دور الشركات الخاصة في التحكم بالهجرة. فتمويل الشركات الخاصة في الاتحاد الأوروبي إلى ازدياد، ومراكز الاحتجاز في الولايات المتحدة تحولت إلى صناعة مربحة للغاية، حيث أن تكلفة إبقاء الأشخاص رهن الاحتجاز منخفضة للغاية، في حين أن كلفة المحتجز ليست كذلك. وهذا ما حدا إلى تحفيز هذه الشركات على احتجاز أكبر عدد ممكن من المهاجرين لأطول فترة ممكنة. وقد تكون بدائل الاحتجاز مثل أنظمة

عدم وجود رقابة قضائية

عدم وجود رقابة قضائية هي إحدى القضايا الرئيسية التي أثبتت عدة مرات في مراكز الاحتجاز. وإذا كانت بعض مراكز الاحتجاز موجودة في السجون، فمن شبه المستحيل ترتيب زيارات لها للمستشارين أو للمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وعندما تكون مراكز الاحتجاز غير منظمة، فلا يكون لدى